



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

كتاب دورى
رقم (٣) لسنة ٢٠١١
بشأن
الفحص الضريبي بنظام العينة عن سنة ٢٠٠٥

بمتابعة أعمال الفحص وما تم إنجازه من فحص ملفات العينة عن سنة ٢٠٠٥ ،
ونظراً لما تمر به البلاد من ظروف استثنائية طارئة منذ يوم ٢٥ يناير سنة ٢٠١١
وما زالت آثارها قائمة وحيث أن هذه الآثار من شأنها عدم إمكانية استكمال أعمال
الفحص الضريبي لباقي ملفات العينة على المستوى المطلوب ،
الأمر الذى رأت معه المصلحة بعد موافقة معالى الوزير فى ٢٠١١/٢/١٤ ضرورة
التزام المأموريات وكافة وحدات المصلحة المعنية بما يلى :-

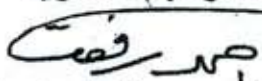
أولاً : الاكتفاء بما تم فحصه من ملفات العينة عن السنة الضريبية ٢٠٠٥ وعدم
فحص ما بقى منها على سند أن الإقرار الضريبي يُعد ربطاً للضريبة وفقاً
لحكم المادة ٨٩ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

ثانياً : على كافة المأموريات والوحدات التابعة للمصلحة وقف أى إجراءات فحص
جديدة لملفات العينة عن السنة الضريبية ٢٠٠٥ على أن يتم استكمال
إجراءات الإخطار والربط والتحصيل للملفات التى تحت الاعتماد أو تم
اعتمادها ولم تخطر .

ثالثاً : على كافة المأموريات والوحدات المعنية التابعة للمصلحة الاستمرار فى
اتخاذ كافة إجراءات الفحص والربط والتحصيل لملفات العينة عن السنوات
الضريبية ٢٠٠٦/٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

رابعاً : يعمل بهذا الكتاب الدورى اعتباراً من تاريخه .
وعلى كافة المناطق الضريبية (ضريبة دخل) وعلى الإدارة المركزية للتوجيه
والرقابة متابعة سلامة تنفيذ أحكام هذا الكتاب الدورى بكل دقة .

والله الموفق ،،،

رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

(احمد رفعت عبد الغفار)

تحريراً فى : ٢٠١١/٢/٢٥ م.

حليمة ، (المكتب الفنى لرئيس المصلحة)